تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

ـ دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014/ 2016 ـ

د. سبتي إسماعيل
جامعة المسيلة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح إجراءات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي هذا من جهة، ومن جهة ثانية تهدف إلى إبراز دور النظام المحاسبي المالي في زيادة دقة تقييم الأداء المالي الناتجة عن التطبيق الجيّد لنصوصه، وذلك من خلال التحليل والمقارنة بين نتائج الأداء المالي لثلاث سنوات متتالية من نشاط المؤسسة.

من خلال الدراسة الميدانية لهذا الموضوع في المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل بسطيف للفترة 2016/2014 تبين؛ أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المطبق منذ أكثر 6 سنوات، يجب أن تصاحبه تعديلات وتوضيحات دورية خاصة في موضوع تقييم الأداء المالي، لأن هذا الأخير فيه مجموعة من النقائص، فمثلا لا نجد نصوص وتقنيات كافية لتقييم الأداء المالي لمجمع الشركات التي تعتبر المؤسسة محل الدراسة وحدة تابعة له.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الأداء المالي، مؤشرات الأداء المالي.

Abstract:

This study aims at clarifying the procedures of evaluating the financial performance of the Algerian institution in light of the application of this financial accounting system on the one hand, And on the other hand aims to highlight the role of the financial accounting system in increasing the accuracy of the financial performance evaluation resulting from the good application of its texts, Through the analysis and comparison of the results of financial performance for three consecutive years of the activity of the institution.

Through the field study of this subject in the General Establishment for the production of milk and its derivatives: GIPLAIT complex for the 2014-2016 milking unit; Algeria's adoption of the financial accounting system implemented for more than 6 years, Must be accompanied by special periodic amendments and clarifications on the subject of financial performance assessment, Because the latter in which a set of shortcomings, For example, we do not find sufficient texts and techniques to assess the financial performance of the group of companies for which the institution in question is a subsidiary.

Keywords: Financial Accounting System, Financial Performance, Financial Performance Indicators.

1. تمهيد:

تسعى مختلف المنظمات واللجان والمجالس المحاسبية الدولية إلى تسهيل وتحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية بين الدول، من أجل إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا المحاسبية المشتركة، ونظرًا لتوجه الجزائر إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي وبعد اعتماد النظام المحاسبي المالي SCF، أصبح من الضروري للمؤسسات الجزائرية التقيد بنصوصه، من أجل إعطاء صورة صادقة عن أداء المؤسسة تعبر عن واقعها من كافة النواحي الجوهرية هذا من جهة، ومن جهة ثانية وحتى يستفيد مستخدمي القوائم المالية أكثر، لا بد أن يكون هناك تحليل وتقييم دقيق لمؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، بغية ترشيد قراراتهم.

2. الإشكالية:

تبني الجزائر النظام محاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية خاصة في إطاره التصوري الذي ضبط الكثير من المفاهيم، تتمثل أهمها في الفروض والمبادئ المحاسبية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية مفاهيم عناصر القوائم المالية. وتقيم الأداء المالي لهذه الأخيرة هو عملية دراسة وتحليل مفصلة للمعلومات ـ الحالية أو التاريخية ـ الخاصة بالمؤسسة من خلال البيانات الموجودة بهذه القوائم المالية، وذلك باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية تساعد في إعطاء تقييم دقيق للأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة. من هذا المنظور تأتي هذه الدراسة لتجيب على الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؟

في سبيل الإجابة عن هذه الاشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية ؟
- ها هي نقاط قوة وضعف المؤسسة الجزائرية بعد تقييم أدائها المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

3. الفرضيات التالية:

- يسهل التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية من إجراءات تقييم الأداء المالي؛
- يزيد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في دقة مؤشرات الأداء المالي ويساهم في مصداقيتها من خلال الاحتكام لإطاره المفاهيمي.

4. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الطلب المتزايد للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة على معلومات ذات جودة عالية، وعن التحليل جيد لمؤشرات الأداء المالي التي يعتمدون عليها في ترشيد القرارات، من خلال تقييم نتائج مؤشرات الأداء المالي ثم تحليل مختلف الانحرافات المتحصل عليها. كما تظهر أهميتها أيضا في معرفة دور النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات ذات جودة للأطراف ذات العلاقة والمتمثلة أساسا في القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية . مؤسسة ملبنة التل بسطيف . الواجب تحليلها وتقييم أدائها من أجل ترشيد القرارات.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى:

- عرض اختلافات تقييم الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- البحث عن تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر؛
- توضيح أهم المشاكل المنجرة عن 5 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية؛
- توضيح مدى مواكبة المؤسسة الجزائرية ـ المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق بسطيف للفترة 2016/2014 ـ في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

6. المنهج المتبع:

وفقًا لطبيعة الدراسة المحاسبية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف النظام المحاسبي المالي وتحليل أهم نصوصه المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة حالة، بحيث تم إسقاط الجزء النظري المتعلق بعرض النظام المحاسبي المالي ومختلف مؤشرات الأداء المالي المستعملة في المؤسسات على واقع المؤسسة

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق بسطيف للفترة 2014/ 2016.

7. محاور الدراسة:

تم معالجة هذه الدراسة عن طريق مناقشة وتحليل النقاط التالية:

- مقدمة؛
- عرض النظام المحاسبي المالي ومشاكل تطبيقه في الجزائر؛
- مؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية؛
- دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق بسطيف للفترة 2014/ 2016؛
- الخاتمة.

أولا: عرض النظام المحاسبي المالي وأهداف تطبيقه في الجزائر

جاء النظام المحاسبي المالي كإعادة صياغة للمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، والذي يندرج في إطار عمليات التحديث التي تصاحب الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر.

1. تعريف النظام المحاسبي

عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تستخلصها من التعريف:

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

إن أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي هو الإطار المفاهيمي الذي يحتكم إليه عند كل اختلاف حيث يحتوي على المبادئ والفروض المحاسبية، مفاهيم القوائم وعناصر القوائم المالية، خصائص المعلومة المالي. يمكن تعريف نظام المحاسبة المالية على أنه مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون واستنادا إلى المعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها. يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الاشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين كما هو محدد في المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 والقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.[2]

2. أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي القديم (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي تم اعتمدته في الاقتصاد الموجه في 29 أفريل 1975 وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يتم عليه أي تعديل من شأنه أن يسد بعض الثغرات والنقائص مثل (التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية...)، كما اتضح من خلال التجربة أن المخطط الوطني المحاسبي لا يمكننا من مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة التي انبثقت عن العولمة المالية الاقتصادية ولا يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية التي تسمح لمختلف المستعملين، لا سيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات، و يمكن حصر أسباب تبني هذا النظام فيما يلي:[3]

- يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد الحالي.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية جذب الاستثمارات الأجنبية.
- يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة. تدارك بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام السابق الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق (الاشتراكي) لا اقتصاد السوق.

3. أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

من أهداف هذا المرجع المالي ما يلي:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي، ويقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة؛
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية؛[4] ويمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية، والاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛ والاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمعالجات المختلفة؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية؛ والعمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات)، والمساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني؛

4-المشاكل العامة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

تعاني معظم الشركات الجزائرية العديد من المشاكل وتتمثل فيما يلي:

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر، مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية.

- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.
- التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية.[5]
- أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة.
- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.[6]
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة وهذا ما لا يوجد في الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي الجزائري.
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية.
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية في أنظمتها المالية.

ثانيا: مؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار نشاط المؤسسة، حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات، لما تقدمه من عون في قراءة البيانات والمؤشرات المالية الناتجة عن الوقائع المالية للمؤسسة، والمستعملة في تقييم الأداء المالي.

1. مفهوم الأداء وتقييم الأداء:

إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية وبالضبط من عبارة "performare" والتي تعني إعطاء الشكل لشيء ما ـ وذلك بأسلوب كلي ـ ومن اللغة الانجليزية يتمثل في مصطلح "performance".[7] وهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء نذكر منها:

- هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية أي أن تقييم الاداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[8]
- عملية تقييم الأداء هي عملية تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وتهتم بقياس كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة سواء بشرية أو رأسمالية.[9]

مما سبق يتضح أن تقييم الأداء يعني قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية، بالإضافة إلى تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ثم اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء جيد في المستقبل. وتتركز عملية تقييم الأداء على الأركان الأساسية المتمثلة في وجود أهداف محددة مسبقا، قياس الأداء الفعلي واتخاذ القرارات المناسبة من أجل معالجة الانحرافات الممكن حدوثها في نشاط المؤسسة.

2. مراحل عملية تقييم الأداء:

تمر عملية تقييم الاداء بالمراحل التالية:

- جمع البيات والمعلومات الإحصائية، وإجراء عملية التقييم؛

- متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات؛
- تحليل ودراسة البيات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالنشاط.

3. تعريف ومؤشرات تقييم الأداء المالي

هناك مؤشرات مختلفة لقياس الأداء المالي للمؤسسة حيث تتأكد المؤسسة من خلال هذه المؤشرات من الوصول إلى مستوي تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات المالية.[10]

يتمثل كذلك في علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة فيجب أن يكون هناك توافق بين التكاليف والأهداف المنشودة وتجنب خطر زيادة التكاليف أو تدنيتها دون بلوغ الأهداف.[11] ومن بين الأهداف المالية للمؤسسة ما يلي:

- تحقيق السيولة واليسر المالي وذلك لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة، الأصول المتداولة إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.
- هدف تحقيق التوازن المالي: حيث تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها. بالإضافة خلق القيمة وتحقيق أكبر مردودية عن طريق الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة ككل.[12]

الأداء المالي هو الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف. حيث تختلف المعايير والمؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي لمجموعة الشركات عن تلك المستعملة في المؤسسات العادية، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1.3. تعريف رأس المال العامل

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل، كثيراً ما يشار إلى رأس المال العامل على أنّه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار إليه أحيانا على أنّه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.[13]

يعرف رأس المال العامل الدائم على أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.[14]

ويمكن حساب راس مال العامل بطريقتين:

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- من أعلى الميزانية: رأسمال العامل الدائم = الأصول المتداولة – الديون القصيرة.

ونجد من أنواعه ما يلي:

- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة:

- ر.م.ع. الخارجي = ر.م.ع. الإجمالي – ر.م.ع.خ.
- ر.م.ع. الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة.
- ر.م.ع الخارجي = الديون الطويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل.
- رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة.

▪ رأس المال العامل الإجمالي: أو هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموعة الأصول المتداولة، حيث أن رأس مال العامل الأجنبي يمثل مجموع الأصول المتداولة.

▪ رأس المال العامل الخارجي(الأجنبي): وهو من رأس المال العامل الإجمالي الذي تموله رؤوس الأموال الأجنبية،[15] والمتمثلة في إجمالي، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة ويحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية:

-ر.م.ع. الأجنبي(الخارجي) = مجموع الديون.

-رأس المال العامل الصافي (الدائم) = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

2.3. احتياجات رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل. وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات ر.م.ع = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

احتياجات ر.م.ع = احتياجات التمويل – موارد التمويل.

▪ حالات احتياجات رأس المال العامل

الحالة الأولى: (احتياجات رأس المال العامل >0): معناه احتياجات الدورة، موارد الدورة، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

الحالة الثانية: (احتياجات رأس المال العامل <0): يعني الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عملياً يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.[16]

الحالة الثالثة: (احتياجات رأس المال العامل =0): يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.

- رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم واحتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة وحيدة فقط.

3.3. الخزينة TR

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:

TR = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

- حالات تغير الخزينة

TR = 0 =< BFR = FR، المؤسسة حققت توازن مالي ثابت أو معدوم، أي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

TR < 0 =< BFR > FR، حالة عدم التوازن، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان استمرارية.

TR > 0 =< BFR < FR، حالة توازن المؤسسة حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة.

4. تحليل وتقييم الأداء المالي بواسطة النسب

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي فهي أداة هامة في إظهار المركز المالي والائتماني التنافسي للمؤسسة خاصة بالنسبة للبنوك. ويمكن تعريف النسب المالية كما يلي:

التعريف الأول: "هي علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والاستغلالي وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية وذلك بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة."[17]

التعريف الثاني: "النسب المالية هي توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها".[18]

يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة لذا يجب على المحلل المالي اختيار الأهم، ومن أهم النسب المالية الرئيسية التي يجب أن يركز عليها المحلل والمقيم المالي وفق النظام المحاسبي المالي ما يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم(1): النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

نسب الهيكلة	تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم مع مجموع الميزانية. ويوجد نوعين من نسب الهيكلة. كما ترتبط نسب هيكلة الأصول بطبيعة نشاط المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي، وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة واستقلاليتها والاستعمال الجيد لأموالها. وتبين نسب هيكلة الخصوم المصادر التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة والهدف من حسابها البحث عن الوضعية المثلى لتمويل.	
	نسب هيكلة الأصول	- نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول. - نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال / مجموع الأصول. - نسبة القيم غير الجاهزة = القيم غبر الجاهزة / مجموع الأصول. - نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة / مجموع الأصول.
	نسب هيكلة الخصوم	- نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم، وكلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية. - نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل=مجموع الديون طويلة ومتوسطة الأجل / مجموع الخصوم. - نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم.
نسب التمويل	تظهر هذه النسب مدى التوازن القائم بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم. وتمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية، أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر ما يلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.	

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

نسب التمويل الدائم:	إن التوازن بن الموارد الدائمة والاستعلامات الثابتة باعتبارها من أهم أهداف كل مسير في المؤسسة، وإذا تحقق هذا التوازن والتساوي بين هذين العنصرين فإن النسبة: (الأموال الدائمة/الأصول الثابتة) تساوي 1، وهذا يدل على انعدام رأس المال العامل الصافي أو الدائم، فمن المستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 1	
نسبة التمويل الذاتي	هي مكملة لنسبة التمويل الدائم وتحسب بالعلاقة: نسبة التمويل الذاتي = أموال خاصة / أصول ثابتة، تبين هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة. بواسطة أموالها الخاصة حيث إذا كانت تساوي 1 فإن (ر.م.ع) الخاص معدوم، أي أن الأموال الخاصة غطت الأصول الثابتة والأصول المتداولة تغطي بديون طويلة الأجل،	
نسبة الاستقلالية المالية	تعكس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة بحيث لا تزيد الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير (الوقوع في المديونية)، وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون. نسبة الاستقلالية المالية = رأس المال العامل الخاص / مجموع الديون.	
نسبة التمويل الخارجي	تهتم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها وهو المقياس الوحيد لمعرفة قابلية التسديد نسبة قابلية التسديد = مجموع الأصول / مجموع الديون، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير.	
	الغرض من هذه النسبة هو الوقوف على مقدرة الأصول المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم .فهذه النسب تربط بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف قياس صافي رأس المال العامل وبيان وجود توازن بين الديون قصيرة الأجل وما يقابلها من الأصول المتداولة. وهناك عدة نسب لقياس سيولة المؤسسة أهمها	نسب السيولة
نسبة السيولة العامة	تبين لنا هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وتحسب نسبة السيولة العامة بالعلاقة التالية: نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.	
نسبة السيولة المختصرة:	تبين مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل للأصول المتداولة ولكن نستبعد قيمة المخزونات التي لها قيمة وسيولة غير أكيدة من القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة. ويمكن حسابها كما يلي: نسبة السيولة المختصرة = القيم غير الجاهزة + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل.	
نسبة السيولة الفورية	هي النسبة التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصير الأجل وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

Hurbert de la Bruslerie, Analyse financière information financière et diagnostic. Paris, France : dunod 3ème éditions,2006 , Pp 123-127.

من بين أهم النسب غير أيضا نجد نسبة المردودية، حيث إن حساب المردودية يسمح لنا بحساب الربح على رأس المال وكذا مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة من طرف المؤسسة،[19] فالمردودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة ومختلف الوسائل والموارد المستعملة من أجل الحصول على هذه النتيجة، ومن أهم هذه النسب نجد نسبة المردودية الإجمالية والمختصرة[20].

ثالثا: دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014/ 2016.

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

نشأة مؤسسة ملبنة التل بسطيف في الفترة 1961-1969، كان قطاع الدولة مكون من ثلاث وحدات قديمة لإنتاج الحليب، متواجدة بكل من وهران، بئر خادم، قسنطينة لتغطية حاجات كل الوطن، وبقرار 20 نوفمبر 1969، أنشأ الديوان الوطني للحليب ومشتقاته، وتم ضم الوحدات الثلاث السابقة الذكر له.

في 22 سبتمبر 1997، تم تغيير الهيكل التنظيمي للمؤسسة وبإنشاء الشركات القابضة للإشراف على المؤسسات بدلا من وزارة الفلاحة. وفي 10 ماي 1998، أنشا ما يسمى بالمجمع الصناعي لمنتجات الحليب GIPLAITSPA برأسمال قدره 2.501.000.000دج. ويضم مجمع جيبلي لإنتاج الحليب ومشتقاته 19 وحدة إنتاجية عبر ولايات الوطن، كذلك يضم MILK TRADE. تعتبر ملبنة التل المتواجدة بسطيف من بين هذه الوحدات، وقد بدأت نشاطها الفعلي سنة 1992 بتكلفة قدرها 200.000.000 دج، ويقدر رأسمالها الحالي بـ: 895300.000 دج. سيتم دراسة وعرض وتحليل أهم الخطوات التي تقوم بها في عملية تقييم الأداء المالي مع الإشارة إلى أثر ودور تطبيق النظام المحاسبي المالي في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة ملبنة التل بسطيف.

1. عرض الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث المدروسة على التوالي

الجدول رقم (2): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة:	920987318.7	62.39%	الأموال الدائمة:	1284433874.54	87.01%
الاستثمارات	856389433.18	58.01%	الأموال الخاصة	116330355.07-	-7.88%
أصول ثابتة أخرى	64597885.47	4.38%	ديون طويلة الأجل	1400764229.610	94.89%
الأصول المتداولة:	555198200.220	37.61%			
قيم الاستغلال	191651537.8	12.98%	ديون قصيرة الأجل	191751644.310	12.99%
قيم قابلة للتحقيق	287341667.190	19.47%			
قيم جاهزة	76204995.23	5.16%			
المجموع	1476185518.85	100	المجموع	1476185518.85	100

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

الجدول رقم (3): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة:	1078829937.47	70.44%	الأموال الدائمة:	1349644755.65	88.12%
الاستثمارات	847292916.13	55.32%	الأموال الخاصة	45890539.46-	-3.00%
أصول ثابتة أخرى	231537021.34	15.12%	ديون طويلة الأجل	1395535295.110	91.11%
الأصول المتداولة:	452810131.220	29.56%			
قيم الاستغلال	92312580.79	6.03%	ديون قصيرة الأجل	181995313.060	11.88%
قيم قابلة للتحقيق	26738770.970	1.75%			
قيم جاهزة	333758779.46	21.79%			
المجموع	1531640068.71	%100	المجموع	1531640068.71	%100

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم (4): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	النسبة%	الخصوم	المبالغ	النسبة%
الأصول الثابتة:	923317753.22	58.07%	الأموال الدائمة:	1477522663.96	92.93%
الاستثمارات	897137841.05	56.42%	الأموال الخاصة	741522299.07	46.64%
أصول ثابتة أخرى	26179912.17	1.65%	ديون طويلة الأجل	736000364.890	46.29%
الأصول المتداولة:	666684357.840	41.93%			
قيم الاستغلال	101587612.14	6.39%	ديون قصيرة الأجل	112479446.850	7.07%
قيم قابلة للتحقيق	54743484.540	3.44%			
قيم جاهزة	510353261.16	32.10%			
المجموع	1590002110.81	%100	المجموع	1590002110.81	%100

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

2. تعليق

من الميزانيات المختصرة للسنوات الثلاث المتتالية أن المؤسسة تحرص على تطبيق كل نصوص النظام المحاسبي المالي في نشاطاتها حيث نجد أن وضعية الوحدة كما يلي:

- بالنسبة للأصول: نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة أقل من نسبة الأصول الثابتة وهذا ما يدل على أن الوحدة صناعية أكبر من أنها تجارية فإذا كانت تطبق نصوص النظام المحاسبي المالي بشكل جيد سوف يتأكد ذلك.
- بالنسبة للخصوم: نلاحظ أنها غير متفوقة في التحكم في تسييرها المالي، حيث أنها لا تعتمد على أموالها الخاصة بل تعتمد على الديون. وإذا نظرنا للميزانيات الثلاث بصفة عامة نجد أن هذه الوحدة ستواجه أخطار مالية مستقبلية خاصة، وأننا وجدنا نسبة الديون قصيرة الأجل أكبر من نسبة القيم الجاهزة.

3 .التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستعمال مؤشرات التوازن المالي وإبراز دور النظام المحاسبي المالي في ذلك.

1.3.حساب رأس المال العامل:

الجدول رقم(5): يوضح رأس المال العامل للسنوات الثلاثة المتتالية.

السنوات البيان	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
أموال دائمة	1284433874.54	1349644755.65	1477522663.96
أصول ثابتة	(920987318.7)	(1078829937.47)	(923317753.22)
رأس المال العامل الدائم	2205421193	2428474693	2400840417
أموال خاصة	(116330355.07)	(45890539.46)	741522299.07
أصول ثابتة	(920987318.7)	(1078829937.47)	(923317753.22)
رأس المال العامل الخاص	1037317673.77-	1124720476.93-	181795454.15-
الديون قصيرة الأجل	191751644.31	181995313.06	112479446.85
الديون طويلة الأجل	1400764229.61	1395535295.11	736000364.89
رأس المال العامل الأجنبي	1592515873.92	1577530608.17	848479811.74
أصول متداولة	555198200.22	452810131.22	666684357.84
رأس المال العامل الإجمالي	555198200.22	452810131.22	666684357.84

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

من الجدول نلاحظ أن:

▪ رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة، وهذا ما يبين أن الوحدة استطاعت تغطية ممتلكاتها الثابتة بأموالها الدائمة وتحقق فائض تمول به أصولها المتداولة بقيم رأس المال العامل الدائم، وهذا يدل على احترام المؤسسة للتوازنات المالية العقلانية في التسيير مما يدل على احترام النظام المحاسبي المالي.

▪ رأس المال العامل الخاص سالب في السنوات الثلاث، وتفسر هذا أن الوحدة حققت هذا المؤشر بقيمة سلبية مما يدل على أنها لم تغطي كامل استثماراتها أو أصولها الثابتة بأنواعها الخاصة. مما يدل على تحقق هدف النظام المحاسبي المالي المتمثل في إمكانية جذب الاستثمارات ودعم الاقتصاد.

▪ رأس المال العامل الأجنبي والذي يمثل ما هو على المؤسسة من حقوق الغير والتي تلجأ إليها المؤسسة في حالة احتياجها للتمويل، والملاحظ أن مؤسسة التل تعتمد في سياستها على الديون طويلة الأجل أكثر من الديون قصيرة الأجل وهذا لصالحها، حيث أن رأس مالها الأجنبي ينقص من سنة 2014 حتى سنة 2016.

▪ الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة والتي تدور في سنة أو أقل، تزداد من سنة 2014 إلى 2015 إلى 2016. على التوالي وهذا جانب إيجابي لصحة التوازن المالي للمؤسسة، فإذا ارتفعت الأصول المتداولة تقل خطورة الديون قصيرة الأجل أكثر. ولكن التعليق على رؤوس الأموال العاملة لا يكفي للحكم على وضعيتها المالية بل يجب معرفة دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل النسب المالية، الأمر الذي يؤدي تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية وهذا ما يسعى النظام المحاسبي المالي لتحقيقه.

4. التحليل عن طريق النسب المالية

1.4.عرض النتائج : سنقوم باستخدام النسب المالية في التحليل كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (6): النسب المالية للمؤسسة

النسب	طريقة حسابها	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.39	1.25	1.6
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	-0.13	-0.04	0.8
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	-0.21	-0.1	1.11
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.38	0.3	0.42
نسبة السيولة العامة	أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل	2.9	2.49	5.93
نسبة السيولة المختصرة	قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل	0.0005	0.49	0.096
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.4	1.83	4.54

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

2.4. التعليق

▪ نسبة التمويل الدائم: نلاحظ في السنوات الثلاث أن هذه النسب أكبر من الواحد (01) وهذا هو المطلوب في المؤسسات الصناعية مما يدل على رأس مال عامل دائم موجب، حيث تعني هذه النسبة أن الوحدة قد استطاعت تغطية أصولها الثابتة بالكامل بالأموال الدائمة مع تحقيق فائض يقدر بالنصف من الأصول الثابتة. الأمر الذي يعطي معاملة عادلة بين حملة الأسهم ويحقق أهداف النظام المحاسبي المالي.

▪ نسبة التمويل الخاص: نلاحظ سلبية هذه النسبة خلال السنوات الثلاث، أي اقل من الواحد (01)، وذلك أنها لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل جميع أصولها الثابتة وذلك باللجوء لسياسة الاقتراض.

▪ نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد (01) للسنتين 2014 و2015، وهي نسبة غير جيدة، أي أن المؤسسة مشبعة بالديون وهي تابعة للغير حيث أن أموالها الخاصة أقل من ديونها وهذا خطر لوضعيتها المالية لأنها تعتمد على أموالها الخاصة للتمويل، أما في سنة 2016. فهي أكبر من 1.

▪ نسبة قابلية السداد: هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة التصفية، ففي هذه الحالة المؤسسة تستطيع تسديد كامل ديونها خلال السنوات الثلاث من خلال بيع موجوداتها، وهو ضمان لحقوق الغير عند الإفلاس، ويشجع المتعاملين على التعامل معها بثقة كبيرة، وعموماً ليست سيئة. مما يضمن حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة وهذا ما تسعى لتحقيقه مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي.

▪ نسبة السيولة العامة: هذه النسبة أكبر من الواحد في السنوات الثلاث، وهذا إيجابي من الناحية المالية، أي جميع الديون القصيرة الأجل في الأصول المتداولة والديون طويلة الأجل تمول الأصول المتداولة.

▪ نسبة السيولة المختصرة: وهي النسبة التي تبين مدى تحقيق المؤسسة لحقوقها من الغير حتى تستطيع تحصيل ديونها، وهذا ما نلاحظه في المؤسسة المدروسة، حيث أنها حققت نسب أقل من الواحد (01) في السنوات الثلاثة أي أنها لا توفر نسبة الضمان دون اللجوء إلى السيولة الجاهزة.

▪ نسبة السيولة الحالية: توضح قدرة المؤسسة على تسديد الديون القصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون أكبر من 50% والملاحظ من هذه المؤسسة المدروسة تستطيع تغطية كل ديونها قصيرة الأجل، ما عدا سنة 2014.

5. دراسة جدول حسابات النتائج

1.5. دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج.

يعد جدول حسابات النتائج من القوائم المالية الهامة، لذا سنحاول من خلال دراستنا التطرق إلى تطور التكاليف والإيرادات الخاصة بمبنة التل خلال ثلاث سنوات متعاقبة تليها دراسة النتائج والتعليق عليها، وفي الأخير دراسة بعض المؤشرات والنسب لجدول حسابات النتائج.

1.1.5. دراسة التكاليف والإيرادات للوحدة:

- دراسة تغيرات التكاليف: سيتم دراسة تطور التكاليف المختلفة خلال الفترة المدروسة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

جدول رقم (7): تطور التكاليف في سنوات الدراسة

البيان/السنوات	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
بضاعة مستهلكة	17771708.79	-	1051360.8
مواد ولوازم مستهلكة	1224149167.41	1262563838.04	1222177177.77
خدمات	10621203.38	11035824.78	15460717.2
مصاريف المستخدمين	112779736.48	128586846.98	148557199.66
ضرائب ورسوم	1298991.34	1979643.61	1642699.99
مصاريف مالية	648724.92	852919.12	856396.5
مصاريف متنوعة	2055692.36	1843231.5	1907205.68
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	57544468.96	15191534.45	14749335.34
اعباء غير عادية	99370084.32	10551302.81	70043046.06
المجموع	1526239777.96	1432605141.29	1476445139.00
نسبة التغير		%6.13 -	%3.06

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

- دراسة تغيرات الإيرادات: سنقوم في هذه النقطة بدراسة تطور الإيرادات المختلفة من خلال الفترة المدروسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8): تطور الإيرادات في سنوات الدراسة

السنوات البيان	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
إنتاج مباع	19365291.59	_	1180778.16
إنتاج مباع	955039975.45	1457151763.43	1411599361.94
إنتاج مخزن	16305171.54	4772486.52	1940160.14
إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	-	-	-
أدائيات متممة	529529.6	1270161.86	1273714.45
تحويل تكاليف الإنتاج	4572498.06	1982571.65	532141.74
نواتج مالية	-	-	3611493.8
نواتج مختلفة	-	12154561.92	67878729.21
تحويل اعباء الاستغلال	89278,41	262409	-
نواتج غير عادية	531215701,5	25051002,53	75867281.09
المجموع	1527117446.15	1502644956.91	1563883660.53
نسبة التغير		% -1.6	%4.08

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

نلاحظ من دراستنا لتغيرات التكاليف والإيرادات التي حققتها المؤسسة أنها سجلت انخفاض في الأعباء بنسبة 6.13% في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2015 وفي نفس السنة انخفضت الإيرادات بنسبة أقل بكثير مقارنة بالأعباء والتي تعادل 1.6%.

أما في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2016. سجل ارتفاع في الأعباء بمقدار 3.06% وفي نفس الوقت ارتفعت الإيرادات بنسبة 4.08% وهنا نسجل توازن تقريبي.

2.1.5. دراسة النتائج: في هذه النقطة نقوم بدراسة النتائج لمعرفة وضعية المؤسسة فيما يتعلق بالهامش الإجمالي كما هو مبين في الجدول الموالي:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

جدول رقم (9): تطور النتائج خلال سنوات الدراسة

السنوات البيان	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
الهامش الربح الإجمالي للاستغلال	1593582.8	-	129417.36
القيمة المضافة للاستغلال	(256729613.34)	191577320.64	177836900.66
نتيجة العملياتية	(430967949.29)	55940115.89	81614286.5
نتيجة غير عادية	431845617,18	14499699.72	5824235.03
النتيجة الصافية	877667.89	70439815.61	87412838.53

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- الهامش الإجمالي للاستغلال: نلاحظ أن الهامش الاجمالي لم يظهر في سنة 2015 مما يدل على أن المؤسسة تشهد حالة تذبذب في نسبة المبيعات والبضاعة المستهلكة.
- القيمة المضافة للاستغلال: شهدت القيمة المضافة ارتفاعاً بنسبة 1.75% لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع لنسبة ارتفاع الإنتاج المباع بشكل يفوق نسبة استهلاك المواد الأولية، وأن هناك انخفاض بنسبة 0.071% لسنة 2016.
- النتيجة العملياتية: نلاحظ أن نتيجة الاستغلال في ارتفاع ففي سنة 2015 شهدت ارتفاع بنسبة 1.13% مقارنة بسنة 2014 وفي سنة 2016. شهدت ارتفاع بنسبة 0.45% مقارنة مع 2015.
- نتيجة الغير عادية: نلاحظ أن هذه الأخيرة في انخفاض تدريجي ففي سنة 2015، فقد شهدت انخفاض بنسبة 0.97% مقارنة بسنة 2014 وفي سنة 2016. شهدت انخفاض بنسبة 0.6% مقارنة 2015.
- النتيجة الصافية: سجلت نتيجة موجبة لكل السنوات وهذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تتحكم في وضعيتها المالية وهي قادرة على تحقيق الأرباح.

6- دراسة المؤشرات من خلال جدول حسابات النتائج.

جدول رقم (10): نسبة الفائض الإجمالي

البيان	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
	المبالغ	المبالغ	المبالغ
القيمة المضافة للاستغلال	1013770143.51	1131902468.08	1031060513.97
مصاريف العاملين	621765318.36	735201996.75	750937747.51
ضرائب ورسوم	51567885.26	44104011.14	37847633.42
الفائض الإجمالي للاستغلال	340436939.4	352596460.2	242275132.1
نسبة التغير		%3.57	%31.28

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة حققت فائضاً إجمالياً بـ 340436939.4 دج سنة 2014، في حين حققت ارتفاع بنسبة 3.57% لسنة 2015 مقارنة مع سنة 2014، وكذلك انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 31.28% لسنة 2016 مقارنة مع سنة 2015، فبالنسبة لسنة 2015 يعتبر مؤشراً جيد لوضعية المؤسسة وكذلك لسنة 2016. لكن بنسبة أقل، فالفائض الإجمالي في انخفاض مستمر.

7. نقاط قوة وضعف مؤسسة ملبنة التل بعد تقييم أدائها المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:

نجد من بين نقاط الضعف في مؤسسة التل:

- ديونها الكبيرة اتجاه العملاء وصعبة التحصيل لطول آجلها، فمن الأفضل تقليل التعامل معهم؛
- ارتفاع رأس المال العامل في معظم السنوات (أموال مجمدة) الأمر الذي يعكس سوء التسيير في المؤسسة، وهذا مالا يقبل من المحيط الخارجي (مثل البنوك والزبائن).

كما نجد أن للمؤسسة نقاط قوة عديدة منها:

- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان تواجه به معظم المخاطر الامر الذي يعطي ثقة لأصحاب المصالح وهذا ما يسعى النظام المحاسبي المالي لتحقيقه. الاعتماد على الديون طويلة الأجل أكثر من الديون قصيرة الأجل في تمويلها الخارجي، وهذا في صالحها، بالإضافة عدم اللجوء إلى البنك نظراً للسيولة التي بحوزتها؛
- تمتعها بخزينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة عدا سنة 2015 التي عرفت انخفاض بسبب تراكم الديون قصيرة الأجل، وكذلك نتيجتها خارج الاستغلال التي كانت سالبة بسبب انخفاض قيمة أسهمها في السوق.
- بدأ الفرع مؤخراً في الاعتماد على المحاسبة التحليلية وعليه يجب أن يكثف الجهود في هذا المجال لأنها جد مهمة في معرفة سعر التكلفة للمنتوج.

الخاتمة:

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014/ 2016، والاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وكذا معرفة كل المؤشرات المعبرة والمحللة لوضعية المؤسسة، تبين أن المؤسسة محل الدراسة تسعى بكل الوسائل من أجل الالتزام بنصوص النظام المحاسبي المالي لكونه يزيد من مصداقية المعلومات ومن دقة تقييم الأداء المالي والاحتكام إلى إطاره المفاهيمي في حالة وجود غموض أو اختلافات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة في المقدمة. وقد تم التوصل إلى النتائج والمقترحات التالية:

1. نتائج الدراسة:

- تبني الجزائر للنظام المالي والمحاسبي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية يجب أن تصاحبه تعديلات وتوضيحات، خاصة في موضوع تقييم الأداء المالي لأن هناك مجموعة من النقائص، فمثلا لا نجد نصوص كافية لتقييم الأداء المالي لمجمع الشركات التي تعتبر المؤسسة محل الدراسة وحدة تابعة له؛
- تكون مؤشرات الأداء المالي أكثر تعبيرا عن واقع نشاطات المؤسسة في حالة التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، الأمر الذي يدل على فعالية هذا النظام في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- بعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية تبين أن هناك وجود تعارض كبير بين الحق المحاسبي للمؤسسة والحق الجبائي للدولة، حيث نجد أن الإدارة الجبائية لا تعترف بالمؤونات المكونة للعمال في حين أن النظام المالي والمحاسبي يفرض عليها ذلك، وفي مثل هذه الحالات من التعارض فان الحق يعطى للقانون الجبائي، الأمر الذي يؤدي إلا ارتفاع الوعاء الضريبي والزيادة في الضرائب المؤجلة خصوم للمجموعة وبتالي الحد من الامتيازات الجبائية في الجزائر؛

- باعتبار المؤسسة محل الدراسة فرع من فروع مجموعة GIPLAIT فإن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى كل المعلومات الكافية والواضحة في إطار توحيد حسابات المجموعة مما أدى إلى وجود نقاط اختلاف كبيرة بين مراجعي الحسابات والوحدة المحاسبية لمجموعة GIPLAIT فمثلا في تقرير المراجعين تكون هناك ملاحظات حول عدم تطبيق IAS12 "ضرائب على الدخل" والوحدة المحاسبية ليست ملزمة قانون على تطبق كل قواعد المعايير المحاسبية الدولية بل هي ملزمة بتطبيق القواعد المشار إليها في النظام المالي المحاسبي فقط؛
- المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT وحدة ملبنة التل بسطيف تأخرت في تطبيق النظام المحاسبي المالي مما أدى بنا إلى الاعتماد على المخطط المحاسبي الوطني والدليل على ذلك أنها إلى غاية شهر ماي 2011 لم تقم بإعداد ميزانية لسنة 2010؛
- تتأثر مستوى جودة المعلومات المالية بمدى جودتها، ويسعى النظام المحاسبي المالي إلى زيادة جودة المعلومة المالية من أجل تقييم أدائها بشكل دقيق؛
- ملبنة التل تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية التي هي في تطور مستمر ما يمكنه من تحقيق توازن مالي منشود، لكن إذا أحسن استغلال هذه الكفاءات، كما أنه لا يوجد استغلال تقنيات البحث والتطوير الفعال بالنسبة لملبنة التل، مما ينعكس على زيادة تكاليف الإنتاج باستمرار، والدليل على ذلك الغياب التام للحساب 203 "مصاريف البحث والتطوير" من ميزانياتها للسنوات الثلاث محل الدراسة؛
- يعتبر معرفة الأداء المالي للمؤسسة بصورة دقيقة غاية من أجل معرفة نقاط القوة والضعف ثم إعطاء الحلول.

2. الاقتراحات:

بناءً على ما سبق تم دراسة تقييم الأداء المالي على مستوى مؤسسة ملبنة التل، تم الوقوف أمام بعض المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة، وكمحاولة لتقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحقيق مردودية أكبر والاستقرار في السوق والقدرة على البقاء والتي تتمثل فيما يلي:

- من المستحسن للمؤسسة التركيز على حسن تطبيق إجراءات الحوكمة كأسلوب للرقابة الإدارية وتوفير المعلومات ذات للأطراف ذات العلاقة بغية ترشيد قراراتهم؛
- الاطلاع على نصوص المعايير المحاسبية الدولية لأنها أكثر عمق ودقة، فقد تجد فيها حلول لبعض المشاكل المحاسبية التي تواجهها المؤسسة؛
- على المؤسسة استرجاع حقوقها بجميع السبل، وهذا لأنه تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن لها حقوق تعود لعدة سنوات سابقة، والمؤسسة تتماطل في استرجاعها؛
- على المؤسسة الالتزام بتسديد ديونها القصيرة الأجل والتي يتضح من خلال الفحص أنها في ذمة المؤسسة منذ سنوات، وذلك لتعزيز ثقة الدائنين بالمؤسسة واستمرارهم في التعامل معها؛
- توعية وتحسين مستوى الموظفين خاصة على مستوى مديرية الإنتاج والمالية والمحاسبة، وكذا التجارية وهكذا للقيام بوظائف المؤسسة على أحسن وجه؛

تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

- من المستحسن استعمال أدوات التحليل المالي والمؤشرات والنسب المالية بشكل جيد، من أجل معرفة الوضعية والأداء المالي بصورة واضحة مع السعي على حسن تطبيق كل نصوص النظام المحاسبي المالي، وتغير هيكلة استثماراتها، وتحديثها بما يتلاءم مع قدرتها للحصول على مردودية إنتاجية مرتفعة؛
- من الأفضل الاهتمام بتسيير المخزونات لما له من أهمية كبيرة في مزاولة نشاطها. كما عليها الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تحفيز الإطارات أو جلب إطارات مؤهلة. كما على المؤسسة مراقبة الإنتاج وطريقة استعمال وسائل الإنتاج خاصة الاستعمال العقلاني للمواد المتاحة؛
- بدأ الفرع مؤخراً في الاعتماد على المحاسبة التحليلية وعليه يجب أن يكثف الجهود في هذا المجال لأنها جد مهمة في معرفة سعر التكلفة للمنتوج.

قائمة المراجع والهوامش:

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد74، ص3.

[2] المادة رقم 04 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

[3] كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 06 ، جامعة الشلف، 2009، ص295.

[4] نفس المرجع، ص 296.

[5] نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة، ص9، من الموقع الالكتروني:

eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/69.doc

[7] Abdellati khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, dunod, 2 ED, PARIS, 1967, P310.

[8] دادن عبد الغاني، جمعة ورقلة، مقال بعنوان قرأه في الاداء المالي، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص.1

[9] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الاردن، 2004، ص87.

[10] عبد المليك مزهود، الاداء بين الكفاءة والفعالية ومفهوم التقييم، مجلة العلوم الانسانية العدد الاول، نوفمبر،2001، جامعة بسكرة، ص87.

[11] r.brosquet, fondement de la perfomance humaine, editions organisation. Paris, 1989, P11.

[12] Pascal Barneto, normes IAS/IFRS application aux états financiers .Paris, France : dunod.2ème édition, 2006, P261.

[13] Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise .Paris, France : Dalloz. 8ème édition, 2010, P191.

[14] عبد الغفار الحنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، سنة 1998، ص 255.

[15] محاسبة تحليل الاستغلال والتكاليف، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1994-1995، ص38.

[16] Hurbert de la Bruslerie, Analyse financière information financière et diagnostic, Paris, France : dunod 3ème éditions,2006 , P 155.

[17] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1998، ص 50.

[18] عبد الغفار الحنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، دار القلم، 1998، ص 79.

[19] قلاب ذبيح الياس، تحليل الاستغلال والتحليل المالي، دار الهدى، عين مليلة، 1998، ص 229.

[20] Chantal Buissart. M.Benkaci .analyse financière conforme au SCF .Delly Ibrahim. Alger : BERTI éditions, 2011, P55.